

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجريدة الرسمية

الثنى ١٥ جنيها

السنة
١٩٧ هـ

الصادر فى يوم الثلاثاء ١٨ رجب سنة ١٤٤٥
الموافق (٣٠ يناير سنة ٢٠٢٤)

العدد
٢٤



محتويات العدد

رقم الصفحة

- وزارة الداخلية : قرارات أرقام ٥٠ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ لسنة ٢٠٢٤ ٣-٩
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى : قرار وزارى رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠٢٣ ١١
- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية { قرار وزارى رقم ٩١٠ لسنة ٢٠٢٣ ٢٠
- محافظة الدقهلية : قرار رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٠٢٣ ٢٤
- وزارة قطاع الأعمال العام { قرارات الجمعية العامة غير العادية
الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس } لشركة مصر لتجارة وحليج الأقطان..... ٢٧ و ٢٨
- إعلانات مختلفة : إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح .. -
- إعلانات فقد : ٢٩
- إعلانات مناقصات وممارسات -
- إعلانات بيع وتأجير -
- حجوزات - بيوع إدارية -



صورة الكرونية لإعلانها عند التناول
ب. الأمانة العامة
ب. الأمانة العامة

قرارات

وزارة الداخلية

قرار رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٤

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير في مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية؛

قرر:

مادة ١ - يُؤذن لكل من الواحد والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ عبد الرحمن حمادة

محمود ربيع - وآخرهم السيد/ عمر حاتم على خلف) المدرجة أسماؤهم بالبيان المرفق

بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم، مع احتفاظهم

بالجنسية المصرية.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية.

تحريراً في ٢٠٢٤/١/١١

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مسلسل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ عبد الرحمن حمادة محمود ربيع	أسوان ١٩٩٢/٩/٩	الهولندية
٢	السيد/ شريف محى محمود حافظ عبد النبى	الإسكندرية ١٩٩٣/٧/١	»
٣	السيدة/ عزة جمعة إبراهيم عبد العال	الإسكندرية ١٩٧١/١٢/١٦	»
٤	السيدة/ عزة محمد عبد الباقي سليمان	السعودية ١٩٧٧/٨/٥	»
٥	السيدة/ سلمى خالد حسين الروبى	القاهرة ١٩٩٣/٨/٢٤	»
٦	السيد/ فارس محمد السعيد محمد خلف الله	القاهرة ٢٠٠٤/٥/١٠	البريطانية
٧	السيد/ عبد الله أشرف محمد صلاح الدين عبد الخالق	بريطانيا ٢٠٠٥/٤/٨	»
٨	السيد/ طارق عمر محمد رضا عمر بركات	الإسكندرية ٢٠٠٥/٨/٨	»
٩	السيد/ حازم طنطاوى موسى طنطاوى موسى	الجزيرة ٢٠٠٥/٩/٢٥	»
١٠	السيد/ جون نادر سامى فهمى	الجزيرة ٢٠٠٠/٢/٢٢	الكندية
١١	السيد/ محمد أشرف السيد السيد فودة	الدقهلية ٢٠٠٤/٤/٢٧	»
١٢	السيد/ سعد جميل الزينى محمد	الدقهلية ١٩٦٩/٢/١٥	التركية
١٣	السيد/ حسن ياسر مبارك عليوة حسن	العراق ١٩٩٣/٧/٢٢	»
١٤	السيد/ أكرم محمد أحمد الخواجة	إيطاليا ٢٠٠٤/١١/٢٠	الإيطالية
١٥	السيد/ أبى بكر حسين عبد الرحمن درويش	إيطاليا ١٩٩٤/١٠/١	»
١٦	السيد/ عبد الله هشام عبد المعطى السيد عثمان	القاهرة ٢٠٠٥/٢/١١	»
١٧	السيد/ سيف الدين صالح عبد الحميد حسن على	القاهرة ١٩٩٣/١٢/١٧	الأسترالية
١٨	السيد/ الطيب خالد عبد الرحمن محمد بيومى	الجزيرة ١٩٩٦/١/٤	السويدية
١٩	السيد/ بلال محمد السعيد إبراهيم الزينى	الدقهلية ١٩٦٧/١١/١٤	الفرنسية
٢٠	الطفل/ رضوان طارق رضوان الشناوى	أمريكا ٢٠١٠/١/١٤	الأمريكية
٢١	السيد/ عمر حاتم على خلف	السعودية ٢٠٠٣/١٢/٤	»

وزارة الداخلية

قرار رقم ٦٦ لسنة ٢٠٢٤

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الواحد والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ أحمد محمود أحمد سالم - وآخرهم السيد/ أحمد هشام على فرحات) المدرجة أسماؤهم بالبيان المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع عدم احتفاظهم بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٢٤/١/١٤

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع عدم الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مسلسل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ أحمد محمود أحمد سالم	السعودية ١٩٨٩/٣/٢٨	النمساوية
٢	السيد/ حاتم محمود على أحمد	سوهاج ١٩٧٩/٥/٢١	»
٣	السيد/ أحمد إسماعيل هاشم شافع	الدقهلية ١٩٨٣/١٠/١	»
٤	السيد/ أحمد نبيل حسن رجب	القاهرة ١٩٨٨/٩/٩	»
٥	السيد/ بيثوى رفعت أسعد ميخائيل	القاهرة ١٩٨٥/٨/٢٤	»
٦	السيد/ مينا ماهر حلم زكى	القاهرة ١٩٨٦/١٢/١	»
٧	السيدة/ ديننا موريس سلامة نمر	القاهرة ١٩٨٨/٧/١٦	»
٨	السيدة/ منى رمضان عبد الهادى خليفة محمد	الإسكندرية ١٩٨٤/١/١	»
٩	السيدة/ سوسن محمد على عبد المحسن	البحيرة ١٩٨٦/١٢/٦	»
١٠	الطفلة/ صوفيا م نـور حـنـور	النمسا ٢٠٢١/١٢/٦	»
١١	الطفلة/ لوى شوى مـا	القاهرة ٢٠٢٣/١٠/١٥	الصينية
١٢	السيدة/ غادة أحمد عبده سعيد	اليابان ١٩٨٤/١/١٦	اليابانية
١٣	السيدة/ مريم طلال الطاهر حسنى صادق الطاهر	السعودية ١٩٨٥/١١/٢٥	السعودية
١٤	السيدة/ سلفانا هانى بشرى بسطوروس	الإسكندرية ١٩٩٢/١٠/١	الألمانية
١٥	السيدة/ هبة عماد عبد الخالق السيد	القاهرة ١٩٨٣/١٢/١٧	»
١٦	السيد/ محمد أحمد محمد ناصف شحاتة السيد	القاهرة ٢٠٠١/٨/١٤	»
١٧	السيد/ أحمد المرسي محمد المرسي محمد هدهد	الدقهلية ٢٠٠٢/٨/٢٦	»
١٨	السيد/ عماد جمال سعيد داود	سوهاج ١٩٨٥/٢/١٦	»
١٩	السيد/ محمد محيسن إبراهيم حسن على	ألمانيا ٢٠٠٠/٥/٢٧	»
٢٠	السيد/ أحمد طارق بسيونى محمود	الجزيرة ١٩٩٦/٣/٧	»
٢١	السيد/ أحمد هشام على فرحات	الجزيرة ١٩٨٧/٧/٢٨	»

وزارة الداخلية

قرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٤

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء
مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الواحد والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ أحمد رضا
موسى محمد - وآخرهم السيد/ أحمد بكرى حلمى أحمد) المدرجة أسماؤهم بالبيان
المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع عدم احتفاظهم
بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٤/١/٢٠٢٤

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبى الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع عدم الاحتفاظ بالجنسية المصرية

مسلسل	الاسم	جهة وتاريخ الميلاد	الجنسية المأذون التجنس بها
١	السيد/ أحمد رضا موسى محمد	القاهرة ١٩٨٥/٨/٢٧	الألمانية
٢	السيد/ هيثم سمير سليم محمود المسلمانى	الغربية ١٩٩٥/٢/٥	»
٣	السيد/ زياد محمود محمد حجاج	أسوان ٢٠٠٣/١/٣	»
٤	السيد/ محمد إبراهيم إسماعيل السيد إبراهيم	الدقهلية ١٩٩٤/١٠/١	»
٥	السيدة/ حنين محمد على عويضة	ألمانيا ٢٠٠٤/٤/٢١	»
٦	السيدة/ نجلاء محمد فتحى حسن عبد الرحمن	الشرقية ١٩٧٨/١٠/١٩	»
٧	السيدة/ مارينا وجيه محروس عبد الله	الشرقية ١٩٩٢/٥/٣٠	النمساوية
٨	السيدة/ مريم محمد عبد العزيز محمد محمود	القاهرة ١٩٨٨/١٠/١	»
٩	السيدة/ داليا شعبان مختار السيد عبد النبى لبن	النمسا ٢٠٠٢/٨/٢٥	»
١٠	السيد/ جون أشرف ساويرس عبد الملاك فلتس	القاهرة ١٩٩٨/١/١٧	»
١١	السيد/ شريف جاد السيد عيسى دقاش	سوهاج ١٩٨٦/١٢/١٨	»
١٢	السيد/ أندريا ميخائيل لبيب سلامة	قنا ١٩٩٧/٨/١	الإيطالية
١٣	السيدة/ مريم أسامة عبد المنعم حسن عبد الله	الجزيرة ١٩٩٣/٢/١٥	الهولندية
١٤	السيدة/ فايزة محمد أحمد الشربيني	الإسكندرية ١٩٦٥/١١/٢٧	»
١٥	السيدة/ آلاء فتحى مسعد حنفى محمود	الإمارات ١٩٨٧/١٠/٤	»
١٦	السيدة/ أميرة حاتم رعوف عباس حامد	القاهرة ٢٠٠١/٣/١٢	»
١٧	السيدة/ نهال حسام الدين حسن حنفى	القاهرة ١٩٩٢/٨/٢	»
١٨	السيد/ أحمد سمير محمد صبح	القاهرة ١٩٩٠/٢/٢	»
١٩	السيد/ محمود عطية عبد الحميد السيد	القاهرة ١٩٨٦/١٢/١٦	»
٢٠	السيد/ أنس محمد توفيق إبراهيم محمد توفيق	السعودية ١٩٨٩/١١/٧	»
٢١	السيد/ أحمد بكرى حلمى أحمد	الجزيرة ١٩٩٥/١٢/٢٣	»

وزارة الداخلية

قرار رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢٤

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن الجنسية المصرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتفويض السيد اللواء

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير فى مباشرة الاختصاصات المقررة لوزير

الداخلية بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يُؤذن لكل من الاثنين والعشرين مواطناً (أولهم السيد/ محمود أحمد

السيد على - وآخرهم السيد/ أحمد عبد الله عثمان خالد) المدرجة أسماؤهم بالبيان

المرفق بالتجنس بالجنسية الأجنبية الموضحة قرين اسم كل منهم ، مع عدم احتفاظهم

بالجنسية المصرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٢٤/١/١٤

المفوض بالتوقيع

مساعد الوزير لقطاع شئون مكتب الوزير

لواء / (إمضاء)

بيان

بأسماء طالبي الإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مع عدم الاحتفاظ بالجنسية المصرية

الجنسية المأذون التجنس بها	جهة وتاريخ الميلاد	الاسم	مستل
الهلندية	القاهرة ١٩٧٩/٤/٢٩	السيد/ محمود أحمد السيد على	١
»	القاهرة ٢٠٠٥/١١/٩	السيد/ مروان أحمد محمد خليل	٢
»	القاهرة ١٩٨٩/١/١٢	السيد/ مصطفى حسن صلاح الدين حسن كامل	٣
»	القاهرة ١٩٨٠/٥/٢٥	السيد/ إبراهيم منير ميخائيل سليمان	٤
»	القاهرة ١٩٨١/٨/٢٨	السيد/ عبد العزيز محمد سعد عبد اللطيف	٥
»	القاهرة ١٩٨٧/٥/١٤	السيد/ محمد عبد السميع صالح عبد العاطي	٦
»	القاهرة ١٩٩١/١/١٢	السيد/ نديم عصام محمد ناجي على سعد	٧
»	القاهرة ١٩٦٥/٦/٤	السيد/ عماد سامي عازر يوسف	٨
»	الإسكندرية ١٩٩٩/٩/١٢	السيد/ محمد خالد عباس عبد الجليل خليفة	٩
»	الإسكندرية ٢٠٠٥/٤/٢٠	السيد/ محمد ايهاب محمد عبد الوهاب عبد الله المهر	١٠
النمساوية	المنيا ١٩٩٤/٣/٣٠	السيد/ إسحق نادى إسحق أسعد	١١
»	التمسا ٢٠٠١/٣/١٦	السيدة/ ساندرأ أشرف ساويرس عبد الملاك	١٢
الألمانية	الجيزة ١٩٩٩/١٠/١٦	السيدة/ هدى سمانى محمد شعير	١٣
»	الشرقية ١٩٧٣/٣/٢٠	السيد/ إمام على محمد عبد الرحمن حسن	١٤
»	الإسكندرية ١٩٨٩/١١/١٢	السيد/ محمد عبد العزيز أحمد محمد منصور	١٥
»	البحر الأحمر ١٩٨٨/٢/٢٧	السيد/ مروان عرمان محمد إبراهيم	١٦
»	البحر الأحمر ١٩٩٢/٦/١٤	السيد/ محمد عبد العال محمد عقيد	١٧
»	القليوبية ١٩٨٧/٦/٢٨	السيد/ محمد حسن أحمد طه صقر	١٨
»	ألمانيا ١٩٩٩/١٢/١٠	السيد/ على محمد على عويضة	١٩
»	دمياط ١٩٨٣/١١/١	السيد/ محمد فوزى عوض شنشش	٢٠
»	القاهرة ١٩٧٢/١١/٢٧	السيد/ السيد إبراهيم حسن إبراهيم فرحان	٢١
»	القاهرة ١٩٨٧/٣/٥	السيد/ أحمد عبد الله عثمان خالد	٢٢

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

قرار وزاري رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١

بشأن قواعد وضوابط التصريح للجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني
بإنشاء مدارس مجتمعية

وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة التربية والتعليم ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن مدارس الفصل الواحد ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن التصريح للجمعيات الأهلية
العاملة في نطاق التعليم بإنشاء مدارس على نمط مدارس المجتمع والمدارس الصغيرة
ومدارس الفصل الواحد ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨١ لسنة ٢٠٠٧ بالتصريح لبعض الجمعيات الأهلية
بإنشاء بعض المدارس ؛
وعلى ما انتهت إليه مذكرة السيد المستشار القانوني للوزير المؤرخة في ٢٠٢٣/١٢/٦ ؛
وتحقيقاً للصالح العام ؛

قـرـر :

المادة الأولى - مدارس التعليم المجتمعي التي تنشئها الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المشهرة بوزارة التضامن الاجتماعي ، هي مدارس غير نظامية تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للتلاميذ الذين لم يلتحقوا بالحلقة الابتدائية ، والمتسربين من التعليم ، وفقاً للقواعد المنظمة للعمل بتلك المدارس ، وهي مرحلة منتهية مدتها ست سنوات توازي الحلقة الابتدائية بالتعليم العام ، والتعليم بها مجاني .

المادة الثانية - يكون التصريح للجمعيات الأهلية ، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في نطاق التعليم بإنشاء مدارس تعليم مجتمعي تتكون من ستة صفوف دراسية ، على الأقل ، وفقاً لأحكام هذا القرار .

المادة الثالثة :

(الأوراق والمستندات المطلوبة للتصريح بفتح مدرسة للتعليم المجتمعي)

تتقدم الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المشهورة بوزارة التضامن الاجتماعي بطلب فتح مدرسة مجتمعية إلى الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار (إدارة المشاركة المجتمعية) بديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أو لفروعها بالمديريات التعليمية ، على أن يتم إرفاق الأوراق والمستندات الآتية :

- ١ - صورة طبق الأصل من لائحة النظام الأساسي .
- ٢ - إفادة معتمدة من الجهة الإدارية المختصة بتوفيق الأوضاع ، وفقاً لقانون عمل المنظمات رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية .
- ٣ - إفادة معتمدة من الجهة الإدارية المختصة بأعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية أو مؤسسة المجتمع المدني ، مرفقاً بها صورة لبطاقة الرقم القومي لكل منهم .
- ٤ - نسخة من عقد الإيجار أو الملكية الموثق بالشهر العقاري ، على أن تكون مدة الإيجار بما يوازى ضعف مدة الدراسة بالحلقة الابتدائية الواحدة (١٢ عاماً) ، على الأقل .
- ٥ - إفادة من المجلس المحلي أو الجهة المختصة بالمحافظة ، تتضمن عدم وجود أي نزاعات قانونية على المكان المقترح ، وكذلك بعد المسافة عن أقرب مدرسة حكومية ، إلى جانب ارتفاع الكثافة السكانية .
- ٦ - تقرير مهندس استشاري بصلاحية المبنى لفتح مدرسة للتعليم المجتمعي ، وتقدير المساحة .
- ٧ - إفادة من الإدارة التعليمية بمدى احتياج البيئة المحيطة بالمقر المقترح لفتح مدرسة للتعليم المجتمعي .

٨ - تعهد من مجلس إدارة الجمعية الأهلية / مؤسسة المجتمع المدني بتوفير القوى البشرية من المعلمين والمعلمات ، والتعاقد معهم وفقاً لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ، وقانون التأمينات الاجتماعية ، واللوائح ، والقرارات المنفذة لهما ، والتعليمات الصادرة عن الوزارة ، على أن تتحمل (الجمعية / المؤسسة) جميع الأعباء المالية التي تخص المعلمين والمعلمات من رواتب ، وحوافز ، ومكافآت ، وغيرها من المستحقات المالية ، وكذلك تكاليف التجهيزات الخاصة بالمدرسة طوال مدة التعاقد ، دون أي التزام مالي يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، في هذا الشأن .

٩ - كشف بأسماء المطلوب إلحاقهم بالمدرسة ، مدرجة بها السن في أول أكتوبر من العام الدراسي ، ومرفقاً بها صور شهادات ميلادهم .

المادة الرابعة :

(إجراءات التنفيذ)

١ - يتم تشكيل لجنة من مديرية التربية والتعليم والإدارة التعليمية الواقع في نطاقها المدرسة المجتمعية ، تضم عضواً من كل من المشاركة المجتمعية ، والتعليم المجتمعي ، وقسم المباني بالإدارة التعليمية ، ومهندس هيئة الأبنية التعليمية لمعاينة المقر المقترح ، وفقاً للاستمارة المعدة بمعايير الهيئة العامة للأبنية التعليمية ، والتي يتم إرسالها لإدارة المشاركة المجتمعية بعد اعتمادها من مدير مديرية التربية والتعليم ، ويدون بها رأي اللجنة بالموافقة أو الرفض .

٢ - يتم تشكيل لجنة من الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار ، تضم عضواً من إدارة المشاركة المجتمعية ، والإدارة العامة للتعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية ، ومن تراه مناسباً للمعاينة النهائية .

٣ - تتخذ الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار (إدارة المشاركة المجتمعية) الإجراءات اللازمة لفتح المدرسة المجتمعية ، والتي تتضمن :

استطلاع رأي الإدارة العامة للأمن بالوزارة .

مذكرة عرض على السلطة المختصة لتوقيع عقود الاتفاق مع الجمعيات الأهلية

ومؤسسات المجتمع المدني أو تفويض من تراه السلطة في الاعتماد .

يتم توقيع عقد اتفاق بين الجمعية / المؤسسة والوزارة من عدد خمس نسخ .

المادة الخامسة :**(اختيار المعلمين)**

١ - تشكل لجنة من مديرية التربية والتعليم الواقع في نطاقها المدرسة لاختيار (المعلمين - المعلمات) المرشحين للعمل ، على أن يكونوا حاصلين على مؤهل عال تربوي أو مؤهل عال مناسب ، بالإضافة إلى دبلوم تربوي .

٢ - يتم إخطار الإدارة المركزية لمكافحة التسرب والتعليم الكبار : (إدارة المشاركة المجتمعية والإدارة العامة للتعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية) بأسماء وبيانات المعلمين والمعلمات الذين وقع عليهم الاختيار ، من خلال اللجنة المشكلة بمديرية التربية والتعليم الواقع في نطاقها المدرسة أو الفصل المجتمعي ، وتكليفهم بالعمل .

٣ - تتولى كل جمعية أهلية إبرام التعاقد مع المعلمين والمعلمات ؛ للقيام بالتدريس في هذه المدارس ، وفقاً لاحتياجات كل مدرسة ، دون أن تكون الوزارة أو المديرية أو الإدارة التعليمية طرفاً في هذا التعاقد ، على أن يتم تجديد هذا العقد سنوياً ، ولا يحق لهم المطالبة بالتعاقد على وظيفة من وظائف التعليم الواردة بقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وتعديلاتها ، أو أي من وظائف قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

٤ - تقوم الجهة الداعمة (الجمعية / المؤسسة) بالتعاقد مع المعلمين والمعلمات الذين تم اختيارهم من اللجنة المشكلة بالمديرية بعقد من خمس نسخ تسلم على النحو التالي :

(نسخة لإدارة المشاركة المجتمعية بالوزارة - نسخة لإدارة العامة للتعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية بالوزارة - نسخة لإدارة التعليم المجتمعي بالمديرية - نسخة للمعلمة/ المعلم - نسخة للجمعية) ، على أن يتضمن العقد المبرم التزام الجهة الداعمة (رئيس مجلس الإدارة) بأحكام قانون التعليم ، وقانون العمل ، وقانون التأمينات الاجتماعية ، واللوائح والقرارات المنفذة لها ، والتعليمات الصادرة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في هذا الشأن .

٥ - لا يجوز نقل أي (معلمة / معلم) بمدارس أو فصول التعليم المجتمعي ، منها أو إليها ، إلا بعد الرجوع إلى الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار: (إدارة المشاركة المجتمعية ، والإدارة العامة للتعليم المجتمعي ، ومدارس الفرصة الثانية) .

٦ - مراعاة أحكام قانون العمل ، وبعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية - لا يمكن إنهاء التعاقد بالنسبة للمعلمين أو المعلمات الذين تم التعاقد معهم ، بمعرفة الجهة الداعمة (الجمعية / المؤسسة) ؛ بسبب عدم الالتزام بالحضور ، وكثرة الغياب أو انخفاض المستوى العلمي للمعلمة أو المعلم ؛ بناء على تقرير فني من الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار أو بسبب ارتكاب مخالفة تمس الشرف أو بسبب عدم الالتزام بالتعليمات أو لأي أسباب أخرى تؤثر على انتظام وحسن سير العملية التعليمية بالمدرسة ، إلا بعد الرجوع إلى الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار : (إدارة المشاركة المجتمعية/ الإدارة العامة للتعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية) ؛ للحفاظ على استقرار العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي .

٧- تلتزم الجمعية أو المؤسسة بصرف رواتب العاملين المتعاقد معهم شهرياً ، وكذا كافة مستحقاتهم المالية ، وفقاً للحد الأدنى للأجور ، وطبقاً للقوانين المنظمة .

المادة السادسة :

(مهام إدارة التعليم المجتمعي بالوزارة / المديریات / الإدارات التعليمية)

١ - تسجيل تلاميذ المدرسة المجتمعية بالإحصاء الاستقراري والنهائي بالحكومة الإلكترونية .

٢ - توفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية المستخدمة في مدارس التعليم المجتمعي .

٣ - عقد دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات والموجهين على تدريس المناهج المقررة ، واستخدام المواد التعليمية ، وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية .

٤ - متابعة سجلات الحضور والغياب للمعلمات والتلاميذ ، ووضع الحلول المناسبة لعلاج ظاهرة الغياب المتكرر للتلاميذ (إن وجد) .

- ٥ - تتولى الإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار (إدارة التعليم المجتمعي) بالوزارة الإشراف على هذه المدارس ، والمعلمات والمعلمين المتعاقدين مع الجمعية أو المؤسسة فنياً ، وإدارياً ، وتعليمياً ، كما تقترح الوزارة على الجمعية أو المؤسسة كافة ما يلزم من إجراءات حيال هؤلاء المعلمات والمعلمين ، بما يحقق حسن سير العملية التعليمية ، ولا يحق للجمعية أو المؤسسة التي أبرمت التعاقد معهم التدخل فى هذه الاختصاصات أو إصدار أية قرارات .
- ٦ - تخضع العملية التربوية داخل مدارس وفصول التعليم المجتمعي للإشراف الكامل من إدارة التعليم المجتمعي بالوزارة والمديرية بذات المحافظة من حيث : (المناهج - الأنشطة - التوجيه - التنمية المهنية للمعلمين والموجهين - حضور وانصراف المعلمين - توقيع الجزاءات على المعلمين) ، ولا يحق لأي جمعية أهلية أو مؤسسة متابعة تلك المدارس أو الفصول فنياً أو إدارياً .
- ٧ - متابعة تطبيق المدارس للخطط الدراسية ، والمناهج التعليمية المعتمدة من الوزارة ، وفقاً للمخطط الزمني المقرر من الوزارة .
- ٨ - عقد الامتحانات وفق المواعيد ، وجدول الامتحانات ، وفقاً للاشتراطات ، والأسلوب الذي تقره الوزارة في هذا الشأن ، والمناسب لقدرات وإمكانات التلاميذ .
- ٩ - متابعة أعداد التلاميذ داخل الفصول المجتمعية دورياً ؛ لاتخاذ ما يلزم تجاه الفصول التي تقل فيها أعداد التلاميذ ؛ بسبب قلة أعداد المتسربين في المجتمع المحيط بالمدرسة المجتمعية .
- ١٠ - متابعة تطبيق منظومة التأمين الصحي على تلاميذ المدارس المجتمعية .
- ١١ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم كفاءة هذه النوعية من المدارس بشكل كامل ، وقياس مدي قدرتها على القيام بدورها ، وممارستها للتجديد الذاتي المستمر ، وتقديم التوصيات اللازمة للتغلب على ما يعترضها من مشكلات ، بالتنسيق مع المديرية التعليمية .
- ١٢ - دراسة وتحليل التقارير المتعلقة بنتائج التقويم الذاتي ، والتقويم الخارجي للفصول ، وما يرتبط بها من إيجابيات وسلبيات ، بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالوزارة والمديرية التعليمية ؛ لاتخاذ اللازم نحو تمكين الفصول من التكيف السريع مع المتغيرات المحيطة بها .

١٣ - تحديد مستويات التحاق التلاميذ الجدد بالصفوف الدراسية ، وفق قدراتهم ، والمرحلة العمرية لكل منهم .

١٤ - إجراء اختبارات الإسراع التعليمي لتلاميذ تلك المدارس ، على ألا يتجاوز الإسراع التعليمي مرتين ، خلال فترة التحاق التلميذ بمدرسة التعليم المجتمعي .

المادة السابعة - يعفى تلاميذ المدارس المجتمعية الذين يلتحقون بالحلقة الإعدادية من الرسوم المدرسية ، ومقابل الخدمات الإضافية .

المادة الثامنة :

يتم اتخاذ كافة الإجراءات المخزنية المتبعة داخل ديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، فيما يتعلق بالعهد الخاصة بالمدرسة بسجلات الإدارة التعليمية ، مع إرسال صور من أذون الإضافة لإدارة المشاركة المجتمعية بالوزارة .

المادة التاسعة :

(أحكام عامة)

- ١ - تكون العطلات الأسبوعية أيام الأسواق ، والجمع ، والأعياد .
- ٢ - تحدد بداية ونهاية اليوم الدراسي ، في ضوء ظروف التلاميذ في الكفور والعزب .
- ٣ - علاقة المتبرع بالمدرسة تنتهي بمجرد التبرع بالمكان أو المدرسة ، ويكون التبرع غير مشروط .
- ٤ - تلتزم الجهة الداعمة (الجمعية/ المؤسسة) بكافة أعمال الصيانة المطلوبة للمدرسة ، وسداد إيجار المكان المنشأ عليه المدرسة .
- ٥ - لا بد من توافر مساحة مناسبة للفصل لاستيعاب التلاميذ الذي يجب ألا يقل عددهم عن (٢٠) تلميذاً ، مع مراعاة ألا تقل المساحة المخصصة لكل تلميذ عن متر ونصف .

- ٦ - تقوم الجمعية أو المؤسسة بصرف رواتب المعلمين والمعلمات المتعاقد معهم بصورة منتظمة ، على أن تودع المبلغ المخصص للمرتبات بحد أدنى لمدة عام في صندوق مصر السيادي .
- ٧ - تقوم الجمعية الأهلية أو مؤسسة المجتمع المدني - بالتعاون مع إدارتي : (المشاركة المجتمعية والتعليم المجتمعي) بالإدارات التعليمية - بإجراء مسح ميداني للتلاميذ المتسربين من التعليم في المنطقة الواقع بها نطاق عمل المدرسة .
- ٨ - يتم تحديد الاحتياجات الفعلية لمدارس التعليم المجتمعي ، ورفعها ، من خلال لجنة يتم تشكيلها بمعرفة الإدارة المركزية لمكافحة التسرب والتعليم الكبار .
- ٩ - يجوز النزول بسن التلاميذ للقبول بمدارس التعليم المجتمعي في حالة إذا كان التلميذ من أقارب المتبرع من الدرجة الأولى أو لأسباب أمنية ، أو للقاطنين بالمناطق النائية والمهمشة ، والبعيدة عن أقرب مدرسة ابتدائية أكثر من (٢) كيلو متر .
- ١٠ - يشترط وجود سند ملكية أو عقد إيجار موثق ؛ حتى تخضع المدرسة لمتابعة الهيئة العامة للأبنية التعليمية ، ومنحها رقماً تعريفياً .
- ١١ - يتم معاينة مدارس التعليم المجتمعي من قبل الهيئة العامة للأبنية التعليمية ، وفقاً لمعايير ، وآلية تنفيذ خاصة بتلك المدارس .
- ١٢ - تخضع الأعمال الإدارية بالمدارس لإشراف المراجعة الداخلية والحوكمة بالإدارة التعليمية .
- ١٣ - تخضع العملية التعليمية ، والتوجيه الفني لتلك النوعية من المدارس لإشراف الإدارة المركزية لمكافحة التسرب والتعليم الكبار بديوان عام الوزارة .
- ١٤ - لا يجوز لأي جهة غير حكومية متابعة المدرسة أو دخولها ، إلا بعد إخطار الوزارة ، والحصول على الموافقات الأمنية اللازمة .

المادة العاشرة :

في حالة رغبة الجهة الداعمة في فتح أكثر من فصل بعد توقيع العقد ، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وفقاً للقواعد المنظمة ، على أن يتم توقيع ملحق بهذا العقد يتضمن عدد الفصول المطلوب إنشاؤها ، والغرض من ذلك .

المادة الحادية عشرة :

لا يجوز للجهة الداعمة - بعد إتمام التعاقد - القيام بأي من الأعمال الآتية ،

إلا بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة ، وفق القواعد المنظمة لذلك :

- ١ - تغيير البيانات التي تم توقيع العقد على أساسها .
- ٢ - تغيير مكان المدرسة أو الفصل أو نقل ملكيتها .
- ٣ - إيقاف العمل بهذه المدارس أو الامتناع عن أداء رسالتها التربوية .

المادة الثانية عشرة :

يجوز للإدارة المركزية لمكافحة التسرب وتعليم الكبار - عند ثبوت مخالفة الجمعية أو المؤسسة لأي من الالتزامات المقررة أو أهداف التعليم المجتمعي العرض علينا لاستصدار قرار بإلغاء التعاقد المبرم مع الجمعية أو المؤسسة المخالفة ، وذلك بعد توجيه إنذار لها .

المادة الثالثة عشرة :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المعنية - كل فيما يخصها - تنفيذه ، ويبلغى كل ما يخالفه من أحكام أو قرارات وزارية .

وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

أ.د/ رضا حجازى

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٩١٠ لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٦

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

رئيس مجلس إدارة هيئة المجمعات العمرانية الجديدة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنشاء مدينة العبور الجديدة

لصالح هيئة المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد المخطط الاستراتيجى العام

لمدينة العبور الجديدة ؛

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات الصادر برقم (٢٤٠٠٨) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٣

بشأن اعتماد المخطط الهيكلى لمساحة ٤٤٨٠ فداناً داخل حدود مدينة العبور الجديدة ؛

وبناءً على ما تم عرضه ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يعتمد المخطط التفصيلى للمجاورة رقم (٣) - الحى (٢٩) بمساحة (٦٩ فداناً) بمدينة العبور الجديدة وفقاً للأنشطة والاشتراطات التخطيطية والبنائية الموضحة باللوحه المرفقة بالقرار والتي تعتبر مكمله ومتممه لهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
أ.د. مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار



إجراءات البناء السكنية

(تحت ٤ طوابق - غرف مكشوفة) - (مساحة بناية ٢٠٠ متر مربع)	الارتفاع:
(١ إلى ١٠ طوابق - (بغليظ جدران ٢٠ سم) - (تحت ٣ م) ارتفاع)	الارتفاع:
(أكثر من ١٠ طوابق - مساحه الأرض)	الارتفاع:

تتعلق هذه الإجراءات بحد أقصى ١٠٠ نسمة في الدار
 يتم اعتمادها بالمرور بمرور واجهات المرافق والموارد
 عند الانتهاء من البناء يتم تسليمها مع كافة الوثائق اللازمة لمرورها
 يتم جولة التفتيش من قبل الجهات المختصة في حالة وجود مخالفات يتم تصحيحها
 فور اكتشافها وإصدارها.

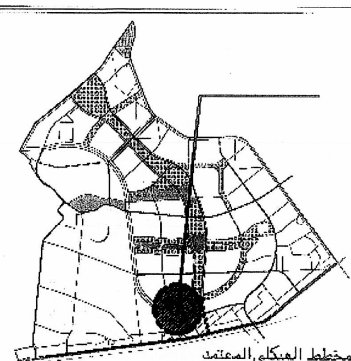
إجراءات تصاريح البناء
 يتم تحديد الأقساط المقررة وفقاً للجدول المرفق مع هذه اللوائح والمعدل وفقاً للجدول
 المرفق في موازاة لقرار وزير الإسكان رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٢٠ م.
 طبقاً للقرار رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٠٢٠ م.

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

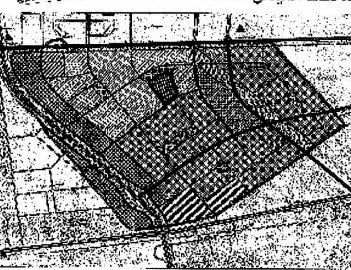
مدينة المجتمعات العمرانية الجديدة

مدينة العبر الجديدة

المخطط الميكاني المصمم



المخطط الميكاني المصمم




بيانات استعمالات الأراضي

رقم	الاستعمال	المساحة (م ^٢)	نسبة المساحة (فدان)	النسبة المئوية
١	أراضي الإسكان	١٧٦٤٤٨	٤٢,٠١	٦٠,٨٨%
٢	أراضي الخدمات	١٧٥٩٨,٦١	٤٢,١٩	١٠,٠٧%
٣	طرق النظرة	٦٤٦٤٢,٨٨	١٥,٣٩	٢٢,٣١%
٤	طرق خارجية	٢٤,١٤,٧١	٥,٧٢	٣,٠%
٥	مساحات خضراء ومساحات مشاة	٧,٧٧,٦٥	١,٩٨	٤,٤%
٦	الإجمالي	١٨٩٨٠,٠٥٦	٦٤,٠٠	١٠٠,٠٠%

اسم اللوحة

المخطط التفصيلي للمجاورة رقم (٣) - الحي ٢٩
 بمنطقة الأمل

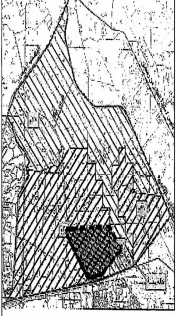
إجمالي عدد قطع الأراضي بالمخطط
 ٤٣٨ قطعة
 (متوسط مساحة القطعة (٤٠٠ م^٢))



٢٠٢٤

هو تطبيق الاول
اصراع

قيود الارتفاع للمدينة



قرار الاعتماد

تم اعتماد المخطط التفصيلي لمساحة ٦٤ فدان من إجمالي مساحة ٤٤٠ فدان بمنطقة الأمل في ضوء المخطط العياني المصدق بخطابها رقم (٤٠-٤١) بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٢ وفق شروط العليات الواردة للقرين أوضاع حاوى الأراضي بالمنطقة - لم يقتصر المخطط التفصيلي أعمال الطرق على أن يتم دراستها أثناء تطبيق الرسومات التنفيذية للمنطقة

مجموعة العمل
عن جهاز مدينة النور الجديدة:

رئيس مجموعة العمل: د/ محمد عبد المنعم
م/ عمرو محمد مهران
م/ أحمد حجازي
م/ محمد زكريا جابر

رئيس فريق العمل بالمشروعات:
م/ أحمد السعدي
م/ خالد محمد السليم

رئيس جهاز مدينة النور الجديدة:
د/ أحمد علي مصطفى حجازي

مجموعة العمل
عن القطاع:

مدير عام الطرق: د/ محمد عبد المنعم
م/ محمد زكريا جابر
م/ أحمد حجازي
م/ خالد محمد السليم

مدير عام قطاع التخطيط والمشروعات:
د/ طارق جباري
د/ نادية السعدي

ساعات نائب رئيس مدينة قطاع التخطيط والمشروعات:
د/ أحمد موسى

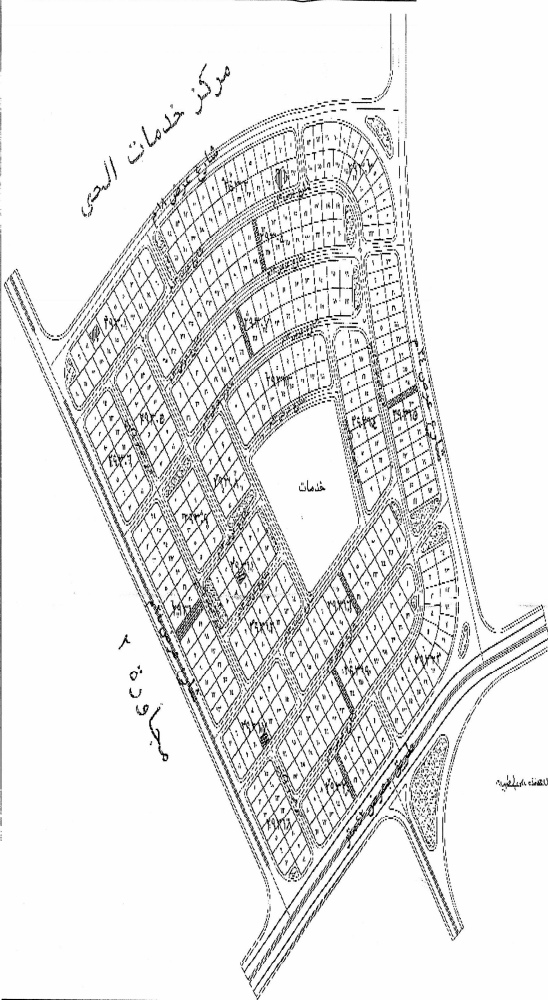
بمستند
تأريخ رئيس اللجنة
للقضائى التخطيط والمشروعات
د/ طارق جباري
د/ خالد محمد السليم

د/م / وليد عثمان محمد القوي

مركز خدمات الحي

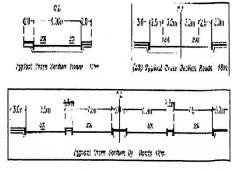
خدمات

مجاناً



١٠٠

١:١٠٠



١٠٠

١:١٠٠

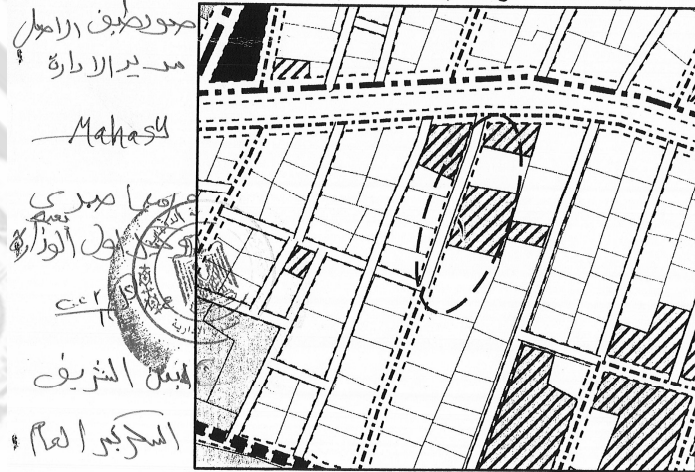
محافظة الدقهلية**قرار رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٠٢٣****محافظ الدقهلية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المشكلة بقرار
المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم الموافق / / ٢٠٢٣ ؛
ووفقاً لما ارتأيناه تحقيقاً للصالح العام ؛

قررنا :**مادة ١ -** تُعدل المخططات التفصيلية لقرية أشمون الرمان مركز دكرنس

على النحو التالي :

يتم تعديل عرض الشارع محل التظلم من ٦ أمتار إلى ٤ أمتار ، ليتوافق مع ما
هو قائم على الطبيعة حفاظاً على الملكيات الخاصة مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات
البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون
رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع
المخطط الاستراتيجي المعتمد للقرية كما هو موضح بالرسم .

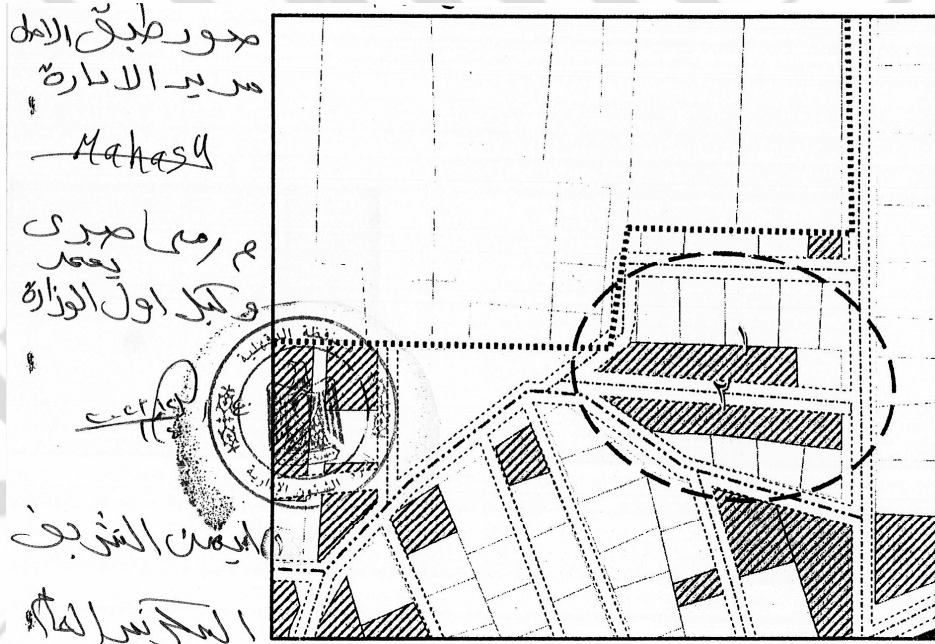


المخطط التفصيلي لقرية أشمون الرمان

مادة ٢ - تُعدل المخططات التفصيلية لقريه دمويه مركز دكرنس

على النحو التالى :

يتم إلغاء شارع رقم (١) بعرض ٦ أمتار وإدراج شارع رقم (٢) بعرض ٦ أمتار ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة حفاظاً على الملكيات الخاصة مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد للقريه كما هو موضح بالرسم .



المخطط التفصيلي لقريه دمويه

مادة ٣ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في / / ٢٠٢٣ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٤ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٥ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٣/١١/١٢

محافظ الدقهلية

الدكتور/ أيمن مختار



صورة الدكتور/ أيمن مختار
المطابق بـ الأمانة العامة

وزارة قطاع الأعمال العام

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لتجارة وحليج الأقطان

بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

أولاً - الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بقيمة قدرها

٥٨٨٥٣١٢٩ جنيهًا ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٣٣٤٩٩٤٠٦ جنيهات

موزعًا على ٧٣٣٤٩٩٤٠٦ أسهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم على أن يتم خفض

العجز المرحل بذات القيمة .

ثانيًا - تعديل المادة السادسة من النظام الأساسى للشركة لتصبح كما يلى :

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ واحد مليار جنيه ورأس المال المصدر

والمدفوع بمبلغ ٧٣٣٤٩٩٤٠٦ جنيهات موزعًا على ٧٣٣٤٩٩٤٠٦ أسهم بقيمة اسمية

جنيه واحد للسهم .

تحريراً فى ٢٠٢٤/١/١٠

العضو المنتدب

للشئون المالية والإدارية

د/ عصام صادق



وزارة قطاع الأعمال العام

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لتجارة وحبس الأقطان

بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩

أولاً - الموافقة على زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٧٠٦٦٥١٢٤ جنيهًا ليصبح ٨٧٥٠٢٩٦٥٤ جنيهًا موزعًا على ٨٧٥٠٢٩٦٥٤ سهمًا بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم على أن تمول هذه الزيادة من الأرصدة الدائنة المقيدة لحساب الشركة القابضة ويتم تعليلها على حصة الشركة القابضة فى رأس المال .

ثانيًا - تعديل المادة السادسة من النظام الأساسى للشركة لتصبح كما يلى :

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ واحد مليار جنيه ورأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٨٧٥٠٢٩٦٥٤ جنيهًا موزعًا على ٨٧٥٠٢٩٦٥٤ سهمًا بقيمة اسمية جنيه واحد للسهم .

العضو المنتدب التنفيذى

مهندس/ أحمد حامد شاكر



مديرية التضامن الاجتماعى بكفر الشيخ

إدارة الجمعيات والاتحادات

قرار قيد رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٤

مدير مديرية التضامن الاجتماعى بكفر الشيخ

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى الطلب المقدم من السيد/ محمد أحمد عبد المالك أحمد القلعي عن الجمعية ؛
وبناءً على ما عرضه علينا السيد مدير إدارة الجمعيات بالمديرية بالمذكرة المؤرخة في ٢٠٢٤/١/١٤ بشأن الموضوع الموضح أعلاه ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية البيت المعمور للأعمال الخيرية - سيدى سالم - مقيدة برقم (٢٤٢١)
بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٤ والصادر لها الرقم الموحد (٢٢١٦١٠٢٩٠١٧٨٠٩)
بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية
على النحو التالي :

رقم القيد : (٢٤٢١) .

تاريخ وسنة القيد : ٢٠٢٤/١/١٤

عنوان ومركز إدارتها : محافظة كفر الشيخ - سيدى سالم - امتداد شارع

٢٣ يوليو طريق المقابر .

مجالات عمل الجمعية :

- ١- المساعدات الاجتماعية .
- ٢- الخدمات الصحية .
- ٣- الخدمات التعليمية .
- ٤- التنمية الاقتصادية .
- ٥- رعاية الشيوخوخة .
- ٦- الدفاع الاجتماعي .

- ٧- أصحاب المعاشات .
 - ٨- حماية المستهلك .
 - ٩- التنظيم والإدارة .
 - ١٠- حقوق الإنسان .
 - ١١- رعاية الطفولة والأمومة .
 - ١٢- الفئات الخاصة والمعاقين .
 - ١٣- الصداقة بين الشعوب .
 - ١٤- رعاية المسجونين وأسرهم .
 - ١٥- حماية البيئة والمحافظة عليها .
 - ١٦- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
 - ١٧- فتح منافذ بيع لحوم .
 - ١٨- فتح دور تحفيظ القرآن .
 - ١٩- تنمية المجتمع المحلى .
 - ٢٠- النشاط الأدبى .
 - ٢١- رعاية الأسرة .
 - ٢٢- تنظيم الأسرة .
- نطاق عمل الجمعية : محلية - على مستوى الجمهورية .

تدار الجمعية بواسطة مجلس إدارة مكون من : (٧) أعضاء وفقاً لما هو وارد
بلائحة النظام الأساسي .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسي للجمعية
(صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بما ورد بلائحة النظام الأساسي وبما لا يخالف أحكام قانون تنظيم
ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية
وتلتزم الجمعية بنشر القرار بجريدة الوقائع المصرية .

مدير المديرية

د/ ماجدة جلاله

إعلانات فقد

ديوان عام محافظة المنوفية

يعلن عن فقد دفتر (٣٣ ع.ح) مجالس محلية فئة ٨٠ يبدأ من رقم (٥٠٦٩٦١) وينتهى برقم (٥٠٧٠٤٠) مجموعة رقم (٥٥١) ويعتبر هذا الدفتر ملغياً ولا يعتد بالتعامل على هذا الدفتر .

قرية سد خميس التابعة للوحدة المحلية لسيدى سالم - كفر الشيخ

تعلن عن فقد البصمة الكودية رقم (١٦٠٧٥) الخاص بها ، وتعتبر ملغية .

الوحدة المحلية بالسعديين - محافظة الشرقية

تعلن عن فقد بصمة خاتم شعار الجمهورية رقم (٢٦٨٢٣) ، وتعتبر ملغية .

قسم شرطة الخيالة - مديرية أمن الإسكندرية

يعلن عن فقد البصمة الكودية رقم (١٥٢٢٢) الخاصة به ، وتعتبر ملغية .

الهيئة العامة لبناء الإسكندرية

تعلن عن فقد بصمة الرقم الكودى لخاتم شعار الجمهورية رقم (٣٤٢٣) ، وتعتبر ملغية .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٤

٥٧٩ - ٢٠٢٤/١/٣٠ - ٢٠٢٣ / ٢٥٦٦٦

